

بيان من مؤسّسة محمد إبراهيم - مذبحه في الخرطوم

تُعرّب مؤسّسة محمد إبراهيم عن قلقها البالغ إزاء الوضع في السودان، الذي اتخذ مؤخراً مُنعطفاً نحو الأسوأ، حيث سُنت على المحتجين السلميين حملة قمعية مسلحة اتسمت بالوحشية، وأودت في الأيام الأخيرة بحياة عددٍ مخيف من المدنيين، كما بددت الآمال في التحوّل الديمقراطي في البلاد.

وزعم المجلس العسكري الانتقالي، الذي أطاح بعمر البشير في أبريل/نيسان، أنّه تولّى مقاليد الحكم لحماية المتظاهرين. بيد أنّ هذا المجلس خالف ما وعد به وأطلق العنان لقوات الدعم السريع الجامحة (الجنجويد) على الشعب السوداني.

لدى الاتحاد الأفريقي كل الحق في تعليق عضوية السودان ريثما يجري الانتقال إلى الحكم المدني في البلاد. وقد بدا المجتمع الدولي بطيئاً ومتردداً إلى حدٍ كبير في دعم التطلّعات الديمقراطية للشعب السوداني. ولسوء الحظ، يبدو أنّ بعض القوى الإقليمية، بقيادة المملكة العربية السعودية، تقف إلى جانب الجيش السوداني، الأمر الذي يُنذر بنتائج كارثية. وتُعزّض الصين مكانتها وسمعتها في أفريقيا للضرر من خلال عرققتها لقرار مجلس الأمن الدولي الذي يدين أعمال العنف التي ارتكبتها المجلس العسكري الانتقالي. ولم نر تغريدةً واحدةً من البيت الأبيض لمساندة الشعب السوداني والديمقراطية.

وتأمل مؤسّسة محمد إبراهيم أن يتحد المجتمع الدولي في استخدام جميع الوسائل الممكنة لتشجيع جميع الأطراف على العودة إلى المفاوضات السياسية، مما قد يؤدي في أقرب وقتٍ ممكن إلى تشكيل حكومةٍ يقودها مدنيون، من أجل تنظيم انتخابات حرة ونزيهة في فضاءٍ سياسيٍ مفتوح. ويظلّ الحكم المدني الديمقراطي السبيل الوحيد لضمان الحكم الرشيد المستدام لجميع سكان السودان، وتحقيق الاستقرار في هذه المنطقة المضطربة من العالم.